

A

Distr.
GENERAL

A/44/210
5 April 1989

ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

المجتمعية العامة

APR 7 1989
UNIVERSAL COMMUNICATION



الدورة الرابعة والأربعون

البند ٣٤ من القائمة الأولية*

الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد
السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم

رسالة مؤرخة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، موجهة
إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام

أتشرف بابлагكم بأنني قد تلقيت رسالة من سعادة السيد ميفيل ديسكوتتو بروكمان ، وزير خارجية نيكاراغوا ، يشير فيها إلى الإعلان المشترك الذي اعتمدته رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، عقب اجتماعهم في كوستا دل سول ، في السلفادور . وفي هذا الإعلان ، أعلن رئيس نيكاراغوا ، دانييل أورتيغا سافيدرا ، اتخاذ مجموعة تدابير من بينها تعديل القوانين الانتخابية والقوانين التي تنظم حرية التعبير ، والاعلام والرأي العام ، وكذلك بدء فترة أولى مدتها أربعة أشهر لإعداد وتنظيم وتعبئة الأحزاب وتعقب تلك الفترة مباشرة ، فترة أخرى مدتها ستة أشهر للنشاط السياسي تجري في نهايتها الانتخابات لممثلي رئيس الجمهورية ، ونائب رئيس الجمهورية ونواب الجمعية الوطنية والبلديات وبرلمان أمريكا الوسطى . وسوف تجرى هذه الانتخابات في موعد لا يتجاوز ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ما لم تقرر الحكومة والاحزاب السياسية المعارضة ، بالاتفاق بينهما ، وجوب اجرائها في موعد آخر . وأورد الإعلان أيضا أنه ستوجه الدعوة إلى مراقبين دوليين ، وبخاصة ممثلو الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية ، للتواجد في جميع الدوائر الانتخابية أثناء المرحلتين المذكورتين من أجل "التحقق من نزاهة العملية الانتخابية" .

وبناء على ما تقدم ، طلب إلى وزير خارجية نيكاراغوا أن ينشئ فريقا من المراقبين الدوليين تتمثل مهمتهم في التتحقق من تنفيذ التدابير التي أعلنتها حكومة نيكاراغوا ومن نزاهة العملية الانتخابية في كل مرحلة . وقال إن حكومة نيكاراغوا "ستولي عناية خاصة وأهمية خاصة للتقارير والتوصيات التي يصدرها الفريق" .

وكما تعلمون ، فإنه على الرغم من أن الأمم المتحدة قد اشتركت في مراقبة انتخابات والاشراف عليها في أقاليم شتى غير متمتعة بالحكم الذاتي أو في إطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، لم تجر العادة على القيام بذلك فيما يتعلق بدول مستقلة . وفي الواقع ، فإننا قد رفضنا ، في عدد من المناسبات طوال السنين ، دعوات بهذا المعنى موجهة من دول أعضاء .

بيد أنه ، في هذه الحالة المحددة ، ينطوي الطلب على عوامل خاصة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار . وهذا ، في الواقع ، ليس طلبا من دولة عضو واحدة ، بل هو طلب يحظى بتاييد رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس ، على النحو الذي أوضحه الإعلان المشترك الذي اعتمدوه في السلفادور في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ . وعليه ، فإن من الواضح أن هذا الطلب يأتي في سياق الجهود المبذولة لإقرار السلام في أمريكا الوسطى المستمدة من إجراءات غواتيمالا المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ . فقد طلبت إلى الجمعية العامة في قرارها ٢٤/٤٣ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ أن تقدم "أكبر الدعم لحكومات أمريكا الوسطى في الجهود التي تبذلها لإقرار السلام ، وذلك بصفة خاصة عن طريق اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء آليات التتحقق الضورية والعمل على كفالة فعاليتها" . وأخيرا ، فإن المسألة لا تقتصر على مجرد التواجد هناك وقت إجراء الانتخابات ، بل تشمل أيضا التتحقق من "صحة العملية الانتخابية" في جميع الدوائر الانتخابية وطوال فترة الأشهر العشرة التي تستغرقها هذه العملية .

ونظرا إلى هذه العوامل الخامسة ، يجب علينا إيلاء أكبر قدر من الاهتمام الدقيق بطلب حكومة نيكاراغوا ، استنادا إلى أن هذا الطلب ، في حالة موافقة الأمم المتحدة على تلبيته ، لن يكون له أي أثر على الممارسة المعهود بها ، ولن يشكل سابقة لتقديم طلبات أخرى .

والواقع أنني أبلغت الجمعية العامة ، عند تظرها في القرار ٢٤/٤٣ ، أنني لا أتوقع أن تترتب عليه أية آثار مالية في الوقت الحاضر . ومن الواضح أن قبول الأمم

المتحدة لهذه المهمة ، إذا ما أريده تنفيذها بجدية وعلى الوجه الأكمل ، ستترتب عليه نفقات غير منظورة . ولذلك ، أود أن أحيلكم علماً أنه في حالة اتخاذ قرار بطلبية طلب حكومة نيكاراغوا ، سأكون مضطراً إلى الدخول في التزامات مالية وفقاً للسلطنة الموكولة إلى بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٤٢ ، وسأقدم تبعاً لذلك ، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

(توقيع) خافيير بيريز دي كوبیار
